

معالجة الالتزامات المالية في ظل الفجر المحاسبية الإسلامية

م.د. بتول محمد نوري مجيد *

المستخلص

يشهد الاقتصاد العالمي الآن بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929م، إذ لم تحدث سابقاً اضطرابات حادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة كما يحدث في يومنا هذا. لقد سببت الأزمات المالية ركود وانكماش اقتصادي حاد وخطير في الماضي ومحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل، إذ أن تكرار الأزمات المالية في معظم دول العالم قد شكل ظاهرة مثيرة للاهتمام، فآثارها السلبية الكبيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية. إضافة إلى أن من أهم خصائص الأزمات المالية هي قابليتها للانتقال من الدولة التي تحدث فيها إلى دول أخرى - نامية كانت أو متقدمة - في ظل بيئة العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية بكافة أشكالها، أو من خلال الاتفاقيات والعقود الدولية التي بالفعل جعلت العالم قرية يؤثر حدث ما على جزء منها على كل الأجزاء الأخرى فيها.

وفي بحثنا هذا سنحاول أن نستعرض في المبحث الأول أهم الأزمات المالية التي مر بها العالم مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الأخيرة باعتبارها أحدث الأزمات من حيث مفهومها وأسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاقتصاد العالمي وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى المعايير المحاسبية الإسلامية والجهة المصدرة لها أما في المبحث الثالث فسيتم بيان الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية، وأخيراً المبحث الرابع والذي يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

Abstract

The universal economy, in general, and national Financial markets, in particular, suffer from a number of disturbances which have not been noticed since the great universal depression "stagnation" in 1929. There has not been such disturbances in money and energy markets and precious metals as it occurs nowadays. These Financial crises had caused a dangerous economical stagnation in the past, and they may have the same influences in the future. The continuous financial crises in most countries from an important phenomenon which should be paid attention to, since their negative effect have threatened the political and economical Constance "stability" of the nations intended. Among the most important characteristics of financial crises is the ability to move from one country into another one weather the latter is a developing or an advanced country. The nowadays universal crises which the universe suffers from is regarded as the most dangerous one which has never been seen or faced before.

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2012 / 10 / 21

It's first remarks have appeared in U.S.A since 2007. In September 2008, it has been developed into frequent or continuous collapses "crashes" in many great financial organizations, in banks, assurance companies and investment boxes. Great continuous reductions in universal stock markets have accompanied in this crisis and spread, all over the world, into the economical sides taking the form of stagnation which affected on market movements.

In the present research, the researchers try to shed light on the main financial crises which the world has passed through or experienced focusing on the universal one due to its modernity as far as its notion, reasons, and effects on the universal economy. As parallel to that, focus is given to the Islamic Accounting standards and their main inventor or exporter, then the Islamic model is presented as substitutive style to avoid the present crisis.

المقدمة

أن الأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم تعد من أخطر الأزمات المالية التي مرت على العالم، وقد بدأت شراراتها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007م، ثم اندلعت نيرانها في سبتمبر 2008م في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى، من البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار وحدثت انخفاضات حادة ومتوالية في مؤشرات أسواق المال والبورصات العالمية، وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود أثر على حركة الأسواق، وتسبب في انخفاضات في معدل النمو، وأصبحت هذه الأزمة الشغل الشاغل لجميع المسؤولين والخبراء، وشغلت أخبارها الصحف والمجلات وجميع وسائل الإعلام. غير أن الأزمة المالية العالمية لم تعد قاصرة على تعثر بعض المؤسسات، أو خسارة بعض رؤوس الأموال، فهي عصفت بمقومات النظام الرأسمالي التي ظلت راسخة في ذهن الكثيرين، وبيّنت جوانب عجز كبيرة في بنيته، فضلاً عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية وبدأت الدول الرأسمالية تدور حول نفسها لتوقف عجلة الانهيارات هنا وهناك، إذ إن الأزمة التي تتعرض لها حالياً الاقتصادات العالمية قد أثارت العديد من علامات الاستهفام حول مستقبل الاقتصاد الرأسمالي الربوي الذي ساد العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

وقد أصبح هناك حاجة ملحة لوجود خطة حقيقية للإصلاح الاقتصادي لإنقاذ العالم وتحقيق الاستقرار الشامل. وتبين أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحظى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته. إذ يمكن القول إن جوهر الأزمة يكمن في مخالفة تعاليم الإسلام، وإن طرق علاجها بات في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن هنا برز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لتلافي عيوب الرأسمالية الجامحة والاشتراكية التي أثبت التاريخ فشلها قبل ذلك. إذ أن الرأسمالية فيها مزايا وعيوب، والنظام الإسلامي يعترف بألية السوق وحقوق الملكية الفردية لكنه ينظمها بالحد الأدنى الذي يحمي حقوق الفرد والمجتمع ويحيطها بسياسات القيم والأخلاق التي تضمن أن تحقق المنافسة في السوق الأهداف المرجوة منها.

ويمكن ملاحظة أن الشركات العاملة وفق الشريعة الإسلامية أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات أثناء الأزمة المالية الأخيرة، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة مقارنة بغيرها.

وأخيراً يمكن القول أن مبادئ النظام الإسلامي يمكن عدها من أنسب المبادئ لمواجهة الأزمة المالية العالمية، إذ أن الأسباب التي نجمت عنها تلك الأزمة يرفضها النظام الإسلامي، فالأزمة تفاقمت نتيجة التوسع في الإقراض بأسعار فائدة منخفضة دون الأخذ في الاعتبار الملاءة المالية للمقترضين، وذلك ما يرفضه الاقتصاد الإسلامي، إذ إن البنوك الإسلامية لا تستخدم التمويل بالإقراض نظراً لعدم تعاملها مع أسعار الفائدة، حيث إن هدفها الحقيقي ليس جمع الأموال بل رفاهية المجتمع.

وفي بحثنا هذا سنحاول أن نستعرض في المبحث الأول أهم الأزمات المالية التي مر بها العالم مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الأخيرة باعتبارها أحدث الأزمات من حيث مفهومها وأسبابها، وتدايها، وآثارها على الاقتصاد العالمي وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى المعايير المحاسبية الإسلامية والجهة المصدرة لها أما في المبحث الثالث فسيتم بيان الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية

الإسلامية في الحد من الأزمات المالية، وأخيرا المبحث الرابع والذي يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

تعرض الاقتصاد الرأسمالي لازمات متوالية أثرت على الأوضاع العامة وخلقت مشاكل كثيرة تحتاج إلى وضع حلول بديلة منها تسخير المبادئ والأخلاق الإسلامية والاقتصاد الإسلامي لتقليل اثر هذه الأزمات، والتي بالطبع انعكست على اقتصاديات الدول العربية الإسلامية بسبب تبعيتها لها لما يتوافر لها من منهج اقتصادي متوازن.

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع وهو موضوع الأزمات المالية وبالذات الأزمة المالية العالمية التي تشغل بال الاقتصاديين والمصرفيين في أنحاء العالم كافة من حيث تداعياتها وتأثيراتها على دول العالم اجمع، مع بيان خطورة الأزمة المالية كونها أزمة عميقة لها آثار تمس كل القطاعات وتتأثر بها معظم الدول، والموضوع المهم الآخر هو مطالبة المجتمع الدولي بتغيير النظام المالي الحالي القائم على الفائدة الربوية والبحث عن نظام مالي جديد يجنب العالم ويلات الأزمات المالية المتكررة ألا وهو النظام الاقتصادي الإسلامي.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى إبراز دور النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته، خاصة المالية منها كبديل للمؤسسات المالية التابعة للنظم الاقتصادية الوضعية، مع بيان الدور المتوقع والمنشود من المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في سبيل تلافي الأزمات المالية المتكررة.

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث فرضيتان نحاول إثباتهما أو نفيهما وهما:

- إن تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الحالية كان اقل بكثير من تأثر المصارف التقليدية.
- إن استخدام المعايير المحاسبية الإسلامية يجنب الوقوع في الأزمات المالية.

المبحث الأول

الأزمات المالية

ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث ماهية الأزمات المالية وأهم الأزمات النقدية والمالية التي مر بها العالم من حيث أسبابها وآثارها وأنواعها.

أولاً : ماهية الأزمات المالية

يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول ، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (الحسيني، 1999، 200). ويمكن تعريف الأزمة المالية على إنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي (عبد الحافظ، 1999، 39). كما يمكن تعريفها على أنها هي الاختلالات الأساسية في الأسواق المالية التي تتميز بالانخفاض الحاد في أسعار الموجودات والفشل للعديد من المنشآت المالية وغير المالية (Mishkin & Eakins, 2000, 409). إذ أن الأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول ويحدث ذلك عند بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو العقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية (علواش، 2008، الانترنت). وإن ما يميز الأزمات المالية إنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظرا للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، إذ أن سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الدول، ويرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة اتجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث

موجة من التدفقات إلى الخارج. كما لا يشترط بالضرورة أن تكون الأزمة المالية قصيرة الأمد بل قد تمتد إلى عدة أشهر.

ويمكن القول أن من خصائص الأزمات المالية حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ وعدم توفر المعلومات الكافية عنها مع التعقيد والتشابك والتداخل في أسباب حدوثها وبالتالي انتشار وسيادة حالة من الخوف من أثارها وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية

أن مشكلة الأزمات الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي هي أنها تمتد إلى العالم بسرعة البرق خاصة بعد زوال النظام الاشتراكي وسيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطور وسائل الاتصال، حيث أصبح العالم يتبع نظاماً اقتصادياً واحداً هو النظام الرأسمالي.

لقد شهد العالم وبالأذات نظام الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية والنقدية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها:

1. أزمة عام 1866:

لقد تعرضت عدد من البنوك الإنكليزية للإفلاس في عام 1866 مما أدى إلى نشوء أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني. وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم (شحاته، الانترنيت).

2. الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933:

تعد هذه الأزمة من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً وقد حدثت في عام 1929 بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تعرضت بورصة نيويورك للأوراق المالية إلى تدهور حاد في أسعار الأسهم وفي عام 1931 امتدت هذه الأزمة إلى دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي. وقد سميت هذه الأزمة بأزمة الكساد العظيم (عرفات، 1999، 200)، ومن خصائص هذه الأزمة (عطوان، 1993، 100) و(داغي، 2001، 30):

- ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
 - استمرارها لفترة طويلة نسبياً (أربع سنوات وهي فترة ليست بالقصيرة).
 - عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك في العالم.
 - انخفاض كبير في مستوى أسعار الفائدة.
 - حدوث تقلبات حادة في أسعار العملات كما سببت الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية.
 - ارتفاع معدل البطالة.
 - زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
 - اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.
 - توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.
 - انتقال الأزمة إلى دول العالم بحكم الصلة بين الأسواق المالية.
- وتعود أسباب أزمة الكساد العظيم إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساساً فيما يلي (عطوان، 2000، 100-103):

- ضائلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10%، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي.
- البيع على المكشوف من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح.
- الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

3. الأزمة النقدية والمالية الدولية في بداية السبعينات:

في عام 1971 قامت كل من سويسرا والنمسا بتعويم عملاتها وقد سبب ذلك إلى انخفاض الدولار مقابل هذه العملات بنسبة 6%-8% وفيما بعد حدث انخفاض حاد في أسعار العملات الأوروبية والين الياباني أيضاً (عطوان، 1993، 123).

4. أزمة النقدية والمالية الدولية في النصف الثاني من السبعينات:

استمر تقلب سعر صرف الدولار حتى نهاية عام 1975 وبعدها استقر نسبياً لغاية منتصف عام 1977، ولكن بعد ذلك انخفض سعر الدولار تدريجياً مقابل أسعار صرف العملات الأوروبية والين الياباني ولغاية نهاية عام 1978، وقد سبب انخفاض سعر صرف الدولار أمور عديدة منها تعرض الدول الأوروبية إلى ضعف في

قدرتها التنافسية فضلا عن التضخم، أما البلدان النامية فقد تدهورت معدلات التبادل لديها فضلا عن زيادة تكلفة قروضها الخارجية (عطوان، 1993، 126-129):

5. أزمة الأسواق المالية العالمية في الثمانينات:

خلال الثمانينات حدثت أزمتين متتاليتين هما أزمة 1987 وأزمة 1989 ويعود السبب الأساسي لنشوءهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب. ففي عام 1987 حدثت أزمة سميت أزمة الاثنين الأسود، إذ انهارت بورصة وول ستريت للأوراق المالية في نيويورك مما صاحبه اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 بليون دولار، مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، وخاصة بورصة لندن وطوكيو (الموسوي، 1990، 201).

ومن أسباب حدوث أزمة الاثنين الأسود (عرفات، 1999، 201):

- أ- وجود تفاوت في حجم الإذخارات المتوافرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية، والتي تمثلت في اختلاف موازين مدفوعاتها، مما يعني صعوبة اتفاق هذه الدول على وضع سياسات اقتصادية أو مالية تكفل معالجة هذه الاختلالات.
- ب- أن انخفاض الدولار بعد عام 1971 أدى إلى إلحاق أضرار باقتصاديات المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.
- ج- قرار رفع سعر الخصم من طرف أوروبا قبل الأزمة تسبب في قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب الاستثماري وجعل الشركات الأمريكية الكبرى تقبل بيع أسهمها.
- أما في عام 1989 وعقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 5%-9% على التوالي مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة مما سبب حدوث أزمة أخرى. وإن أسباب أزمة 1989 هي (عطوان، 2000، 220-223):
- أ- انتعاش الوضع الاقتصادي وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- ب- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، ولم تكن هناك دوافع لبيع الأسهم، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا وبعبء عن أحداث تدهور في الأسعار.
- ج- اقتصر بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- د- عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- هـ- إن إصرار المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما في عام 1989 فقد فضل المستثمرون عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.
- و- اتسم موقف الحكومة الأمريكية بعدم المبالاة في أزمة عام 1987 مما أثر سلبيًا وزاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989 حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

6. أزمة العملة في التسعينات:

شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت في عام 1997 في تايلاند، بسبب انهيار العملة عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها لمواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها. ثم تبعها الفلبين وماليزيا وامتدت إلى أندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم هونغ كونغ، وقد أدى ذلك إلى انتشارها في أنحاء متفرقة من العالم (حماد، 1999، 229). وقد أدت هذه الأزمة إلى تدهور مؤشرات البورصة الأوروبية وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة كبار الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها (عرفات، 1999، 206).

ومن أهم أسباب هذه الأزمة (عرفات، 1999، 204):

- أ- الانخفاض الحاد في العملة الوطنية لتايلاند وذلك بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت.
- ب- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع.
- ج- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية.
- د- لقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة والتي من أهمها انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية، والذي أدى إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى تايلاند وبقية دول المنطقة، إضافة إلى الانخفاض في قيمة الدولار ومنافسة العملات الآسيوية له.

وإدراكا بالآثار المحتملة لهذه الأزمة على حركة التجارة والمال الدولي، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية. كما امتدت الأزمة المالية التي انفجرت في آسيا 1997 بسرعة إلى مناطق نامية أخرى، عندما أصاب المستثمرين الدوليين التذمر وسحبوا رؤوس أموالهم، وكانت هي الخلفية لأزمة البرازيل المالية في أوائل عام 1999، وفي منتصف عام 1998 كان وضع البرازيل المالي الموحد يظهر عجزاً أساسياً، إذ كان الإنفاق الحكومي مع استبعاد مدفوعات الفوائد يزيد عن الدخل، وكان الجزء الأكبر من دين الحكومة المحلي يتكون من تمويل قصير الأجل، وأجبرت هذه الحالة البرازيل على تعويم سعر صرف الريال (رومينيو، 2000، 16).

7. أزمة فقاعات شركات الإنترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة:

عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت في أواخر القرن العشرين عندما تم إدراج أسهم عدد من الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك NASDAQ حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000، وكان من أبرز أسباب هذه الأزمة البيع عن طريق الإنترنت، كما أن حدوث أحداث 11/سبتمبر 2001 كانت مسببة لاستمرارها. ومن آثار تلك الأزمة (شحاتة، الانترنت، بدون سنة):

- أ- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة كبيرة وبصورة ملحوظة.
- ب- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- ج- استمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لناسداك بحوالي 78% في 2002.
- د- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

8. أزمة البورصات الخليجية في عام 2006:

كانت دول الخليج العربي أكثر الدول تضرراً بهذه الأزمة وقد أظهرت الأزمة التي اجتاحت البورصات الخليجية هشاشة تلك الاقتصاديات، كما أظهرت مدى تأثرها بالاقتصاد العالمي وارتباطها به من زاويتين رئيسيتين هما:

- أ- أن هذه الدول يسود فيها النظام الرأسمالي، وبالتالي فإنه يصيبها من الأمراض الاقتصادية ما يصيب النظام الرأسمالي، وخاصة أزماته والمبالغة في المضاربات.
 - ب- ارتباطها بالأسواق الدولية في موضوع النفط باعتبار دول الخليج أكبر مصدر للنفط إلى الأسواق الدولية، وتعتمد في اقتصادها بشكل كبير على إنتاج النفط وتصديره إلى الخارج ومن هنا فإن أسواق الخليج العربي أصبحت تتأثر بما يجري في الأسواق الدولية إيجاباً وسلباً، كما أظهرت تلك الأزمة الخلل التنظيمي في تلك البورصات، فهي بورصات ناشئة تفتقر إلى كثير من المقومات الضرورية لعمل البورصات. وكانت أسعار الأوراق المالية الخليجية قد شهدت مضاربات محجوبة خلال عامي 2004-2005 أدت إلى ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه، ولما كانت تلك الارتفاعات لا تعبر عن القيمة الحقيقية لتلك الأوراق المالية، فقد أدى ذلك إلى انهيار أسعارها في عام 2006 (داغي، 2001، 37).
- ويمكن ملاحظة بان الأزمات المالية التي حدثت في كثير من دول العالم لا تخرج عن الأنواع الآتية من الأزمات (الشرقاوي، 2005، 39) و (ملدر، 2002، 6):

1. أزمة النقد الأجنبي:

ويطلق عليها أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة سعر الصرف، أو أزمة ميزان المدفوعات وتحدث هذه الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

2. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالتدافع مع أزمة العملة.

3. أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

بعد التطرق لأهم الأزمات المالية والنقدية التي شهدها العالم خلال الفترة 1929-2006، يمكن القول إن ما ذكر من أزمات هي ليست حصرياً، بل أن هناك أزمات متعددة أخرى خلال الفترة المذكورة لم نتطرق لها لكون تأثيرها أقل من تأثير الأزمات المذكورة، ولكن يمكن القول أن كل أشكال الأزمات تتسم بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التتابع في بعض الأحيان، وسيتم التركيز في الفقرة التالية على الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي يمر بها العالم في الوقت الحالي.

ثالثاً: الأزمة المالية العالمية 2007

بداية نشوء الأزمة:

يشهد العالم حالياً أزمة مالية حادة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا ثم إلى العديد من البلدان الأخرى التي ترتبط اقتصادياتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد زادت حدتها مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية التي جعلت من ثورة الاتصالات والمعلومات سبباً في ربط العالم كله بمنظومة عالمية من خلال تحرير أسواق رأس المال ونزع كل القيود المنظمة لها وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ تعد هذه الأزمة هي الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العظيم التي تم التطرق إليها سابقاً. فقد بدأت الأزمة المالية العالمية فعلياً في الظهور في عام 2007 وتكشفت بصورة سافرة في عام 2008 عندما تخلت الولايات المتحدة عن أكثر مبادئها الاقتصادية التي تعتز بها وتعتبرها مصدر قوة إقتصادها (حرية السوق) وبدأت في دعم وتأمين بعض المؤسسات المالية.

بدأت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بالارتفاع بصورة مستمرة منذ عام 2000 في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بات شراء العقار استثماراً، في حين أن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة قد تكون معرضة للخسارة. وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. مما شجع البنوك ومؤسسات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري المرتفع المخاطر بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، وفي عام 2006 اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار في الفترة ما بين عام 2001 وعام 2006 على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود وبدون ضمانات وبدون التأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه تلك المصارف، متجاهلة بذلك قاعدة الحيطة والحذر وتقييم المخاطر، وينبغي على هؤلاء خلال السنتين الأوليين دفع فوائد تلك القروض، وفي السنة الثالثة يقومون بدفع الدين وفوائده، ولا يتم امتلاك جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات. ولكن هناك الكثير من هؤلاء الذين لا يقدرّون على الدفع، وهو ما يعني أن قيمة تلك القروض قد ضعفت. واعتمدت المصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن، وتدرجياً تضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته فانفجر في صيف عام 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قد تصل إلى 50% من قيمة العقار، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم، حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أميركي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طيلة حياتهم. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقرضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها (زيدان، 2009: 6).

كما يوجد في الولايات المتحدة أيضاً، مؤسسات إقراض توافق على منح قروض لأشخاص يملكون عقاراً لاستخدامه ككفالة أو ضماناً للقرض. وتدرجياً بدأ الطلب على العقارات في التضائل إلى أن توقف الطلب على شراء العقارات تماماً. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى هبوط أسعار العقارات، وهو ما دفع مؤسسات الإقراض إلى طلب السيولة والتعويض من أولئك الأشخاص الذين لا يملكون مالا في الأصل. ولذلك بدأت البنوك ومؤسسات الإقراض في المعاناة من أجل الحفاظ على قيمة تلك القروض والديون، وهو ما سبب ضعف قيمة تلك القروض في السوق وأصبح من الصعوبة تحويلها إلى نقد. هذه المؤسسات المالية، قامت بتحويل تلك القروض إلى أصول أي أنها حولتها إلى منتج جديد يمكن بيعه وشراؤه في البورصة، ونظراً

لكون الأرباح الموعودة من هذه العملية كانت مرتفعة، فقد أقدمت صناديق الاستثمار على شراء هذه الأصول في البورصة، ولكن مع بدء هذه الأصول في فقدان قيمتها أرادت صناديق الاستثمار التخلص منها ببئسها، ولكن المشكلة أنه ليس هناك من مشترين باستثناء راغبين في الشراء بأسعار متدنية.

مظاهر الأزمة:

لقد بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، وأخذت المؤسسات المالية ووسطاءها في التفكير في وضع الخطط للإتقاذ، ومن أهم مظاهر الأزمة ما يلي:

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخلافاً في مؤشرات الهبوط والصعود.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.
- انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدداً بالفصل.
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس.

أسباب الأزمة:

أن الأزمة المالية العالمية حدثت لعدة أسباب وهي (السويلم، 2005: 4):

1. أن الأزمة المالية بدأت بسبب انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003 مما أدى إلى رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار. هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.
2. الرهون العقارية الأقل جودة، وتحدث هذه الرهون عندما يرغب المواطن الأمريكي بشراء عقار بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، وعندما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى هذه الرهون بالرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وتكون هذه الرهون أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك التي تمنح من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.
3. استخدام البنوك نظام المشتقات المالية (المشتقات المالية هي المستقبليات أي العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات، أي عقود البورصة التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية وشكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أية مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي المقامرات والمراهبات التي تقوم على الحظ والمقامرة، فالمشتقات المالية لا تستند إلى أصول حقيقية وسميت مشتقات لأن قيمتها مشتقة من غيرها ويستخدم معظمها في المضاربة على الأسعار) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقتترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكان البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمن هذه العقارات بل أصدر نوع ثاني من الأصول المالية بضمن هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الاقتراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.
4. نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة.
5. ارتباط الاقتصاديات مع بعضها بسبب العولمة.

6. أزمة الثقة، والذي حدث بسبب فقدان الثقة بالنظام المالي والذي يقوم على الثقة بالأفراد، ويزداد تعقيدا نتيجة للتدخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

وأخيرا يمكن القول انه لا يمكن حصر الأسباب التي أدت للأزمة المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث الأزمات المالية، فالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال سببت التوسع في منح القروض بفوائد. إذ قبل عام 1970 كان سعر الفائدة واحدا (ثابتا) خلال مدة الاستفادة من القرض، أما بعد هذا التاريخ فقد استحدث نوع جديد من أسعار الفائدة هو سعر الفائدة المتغير، وبدأ العمل به لأول مرة في إيطاليا (شكري وعوض، 2004، 104)، ثم انتشر في مختلف دول العالم. ففي نظام سعر الفائدة المتغير يتغير سعر الفائدة على القرض بعد تنفيذ عقد القرض أما كل ستة أشهر أو كل سنة، وفائدة قروض الرهن العقاري هي فوائد متغيرة تعتمد في تغيرها على سعر العقار نفسه. فضلا عن ذلك عدم وجود أي قوانين تنظيمية ورقابية على الأوراق المالية والمشتقات من قبل الجهات الرسمية مع انهيار القيمة السوقية لكل من الأوراق المالية والمشتقات المالية المرتبطة بالرهونات العقارية والمملوكة من قبل كبرى المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية نتيجة لانخفاض أسعار المساكن بشكل حاد. وبذلك ننتهي إلى أن أهم أسباب الأزمة هي ممارسات وأساليب يحرمها الإسلام.

خطط الإنقاذ:

بسبب الآثار السينة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، بدأ التفكير في وضع حلول وخطط للتخلص من هذه الأزمة، وقد اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن أهم تلك الخطط والمعالجات (هوامير، 2009: 7):

أولا: خطة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد حدثت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتشرت إلى باقي دول العالم. لذا كان الكثيرون ينظرون لرؤية الحل منها أيضاً، وقد تم وضع خطة من قبل وزير الخزانة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي (بوش) هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأمريكي من تأثيرات أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية. وتقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي دمرت الأسواق المالية الأمريكية وهددت بانهيارها، وهذه الديون تعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي أعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت. وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وإلى تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، مع مساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة. وقد تم تحديد مدة زمنية لخطة الإنقاذ تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرارها. ومن فقرات تلك الخطة:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، على أن تكون تلك الأصول مرتبطة برهن عقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بمبلغ (700) مليار دولار.
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، بوضع خطط مماثلة.
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ 500 ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

- إشراف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعاً أصولاً إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها.
- على مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- يتعين على القضاء درس القرارات التي يتخذها وزير الخزانة قبل إصدارها.
- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

ويتفق البعض على أن الخطة تقدم حلاً شاملاً لإنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشاكل التمويلية إلى الشركات، وبذلك تقتصر المشاكل على القطاع المالي فقط، كما إنها تضمن استمرارية الثقة في البنوك الأميركية. غير أن البعض الآخر يعتقد بأن خطة الإنقاذ الأميركية لا تدعو عن كونها إجراء طارئاً لن يحول دون انكماش خطير لأكبر اقتصاد في العالم، إذ أن أمريكا لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماماً لاقتصادها، لأنها قد تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة المالية، لكنها لن تحقق توازناً مالياً للأسواق. إذ أن خطة الإنقاذ الأميركية لا تدعو كونها خطة للحد من الانهيار وليست خطة للإصلاح في النظام المالي أو الرأسمالي عموماً.

ثانياً: مجموعة الدول السبع الصناعية

اتفقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) على خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى. وتم الاتفاق على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة. وأعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: منطقة اليورو

اتفق قادة مجموعة اليورو على خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها. إذ تم الاتفاق بين الدول التي تعتمد عملة اليورو كعملة رسمية لها (وعدد تلك الدول 15 دولة) على تملك حصص في البنوك. وتعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك. ومن تلك الدول:

أ- فرنسا:

اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار). وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها. واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو.

ب- ألمانيا:

وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربع مائة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار). إذ إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، مع تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة.

ج- بريطانيا:

أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل. وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

د- روسيا:

أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها رئيس الدولة لإتقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو (84 مليار دولار)، على أن يتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وتمويل من بنك التنمية، إذ ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ. كما أكد رئيس الوزراء على عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو (6.65 مليار دولار). وقرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.

المبحث الثاني

المعايير المحاسبية الإسلامية والجهة المصممة لها

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة المعيار Standard النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتاج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها (الطفي، 2004: 371). وهناك معايير محاسبية محلية خاصة بكل دولة ومعايير محاسبية دولية صادرة من قبل منظمات دولية تهتم بتحقيق التوافق المحاسبي الدولي على مستوى العالم وهناك معايير محاسبية إسلامية صادرة حسب التشريعات الإسلامية. فالمعيار المحاسبي بشكل عام يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية التي تعرض البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله. ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تنطبق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

ويجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ومنسقة مع بعضها البعض، لأن الغرض الأساس من معايير المحاسبة هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي. وبما أن المعايير المحاسبية تمثل حلاً لمشاكل خاصة وعرضاً لإجراءات عملية خاصة لذا يجب أن تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاماً مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذين يتسمان بالثبات النسبي. فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية.

ويشير Belkaoui إلى أن المعايير المحاسبية هي قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية (Belkaoui, 1981: 102). كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظراً لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير هي أقل ثبات من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية (الشيرازي، 1990، 123-124).

ويمكن وضع التعريف التالي للمعايير المحاسبية فالمعيار المحاسبي هو بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية.

هناك العديد من الهيئات التي تتابع وتخدم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهي على سبيل المثال لا الحصر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM). إذ أن الالتزام والتعاون مع ما تقدمه هذه الهيئات من توصيات وإرشادات ومعايير يساعد على تجنب وتخفيض حدة الأزمات المالية على البنوك الإسلامية.

ثانياً: الجهة المصدرة للمعايير المحاسبية الإسلامية*

تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤسسات حديثة نسبياً تحديات كبيرة لغرض إثبات وجودها وتثبيت أقدامها في سبيل خدمة المجتمعات التي توجد فيها، مما أدى ذلك إلى البحث عن أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية، وفي المحاسبة من ناحية أخرى، لغرض التمكن من تقديم معلومات كافية وموثوقة بها وملزمة لمستخدمي القوائم المالية.

أن مبادئ الشريعة الإسلامية توازن دائماً بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومن المعروف أن أساس حركة العجلة الاقتصادية في أي مجتمع هي عملية الاستثمار. وليس كل الأفراد لديهم القدرة على الاستثمار المباشر، ومن هنا تأتي أهمية دور المصارف لاجتذاب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات مفيدة للفرد والمجتمع. فالإسلام يشجع على الاستثمار، ولكي يتسنى تحقيق الاستثمار لابد أن تتوفر ثقة الأفراد في قدرة المصارف على تحقيق أهدافهم من استثمار أموالهم لديها، وإذا لم تتوفر تلك الثقة فقد يمتنع كثير من الأفراد عن الاستثمار بسبب عدم قدرتهم على التأكد من أن المصارف قادرة على استثمار أموالهم بكفاية وبأساليب مشروعة لا تشوبها شائبة. ولا تأتي هذه الثقة إلا من خلال تقديم معلومات مطمئن على قدرة هذه المصارف على تحقيق أهداف المستثمرين والمتعاملين معها. ومن أهم مصادر تلك المعلومات ما تحتوي عليه التقارير المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية ملائمة للمصارف.

وقد تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من قبل عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1990/2/26 في الجزائر، وتم تسجيل الهيئة في 1991/3/27 وموقعها في البحرين بصفتها منظمة دولية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح. وقد قامت هذه الهيئة منذ إنشائها بمواصلة الدراسات المستمرة من خلال عقد اجتماعات دورية للجنة التنفيذية للتخطيط والمتابعة، كما قامت اللجنة بالسعي لتنفيذ الخطة التي اعتمدتها كل من لجنة الإشراف التي هي السلطة العليا للهيئة ومجلس معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المنبثق من الهيئة، حيث قامت اللجنة بذلك بالتعاون مع العديد من المستشارين الخبراء في مجال الشريعة الإسلامية وعلم المحاسبة وممارسيها والعاملين في المصارف.

تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم (200 عضو من أكثر من 45 بلداً، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية. وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أن الجهات المختصة في أستراليا وأندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

تتكون الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المؤازرين والأعضاء المراقبين والأعضاء الممثلين لجهات إشرافية ورقابية. ويحق للأعضاء المراقبين والمؤازرين حضور اجتماعاتها دون حق التصويت. وتعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا في الهيئة وتجتمع في كل سنة مرة واحدة على الأقل. وقد تم إصدار لحد الآن 84 معياراً محاسبياً للبنوك والمؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية.

وينبثق عن الجمعية العمومية مجلس الأمناء الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام هي:

- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة: الذي يقسم بدوره إلى لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة والضوابط.
- المجلس الشرعي: الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة إضافة إلى لجان المعايير الشرعية الثلاث.
- الأمانة العامة.

* تم جمع معظم معلومات الفقرة ثانياً من مجموعة من وصلات الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنشورة على الموقع التالي: <http://www.aaofii.com>

ثالثاً: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

وتهدف الهيئة إلى إعداد وإصدار كل من معايير المحاسبة المالية والتدقيق والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية طبقاً للشرعية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع مهارة الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هيكل ضوابط الحوكمة لدى مؤسساتها.. كما تساهم الهيئة إسهاماً كبيراً في عملية التطوير المهني لهذه المعايير المحاسبية. إذ هي تهدف في إطار أحكام الشرعية الإسلامية إلى ما يلي:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
 2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
 3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
 4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
 5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.
 6. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.
- وفيما يتعلق بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، جاء في بيان اختصاصات المجلس الشرعي أن منها ما يأتي:
1. تحقيق التوافق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.
 2. تستند معايير المحاسبة الإسلامية في طريقة معالجتها لإثبات العمليات في الدفاتر إلى أسس شرعية تعكس جانباً من المعايير الشرعية. وتبقى المعايير الشرعية أشمل من المعايير المحاسبية بالنسبة لصيغة معينة لأنها تتضمن التفاصيل لإجراءات تنفيذية أخرى خلاف القيود المحاسبية.

وعلى الرغم من أن الهيئات الشرعية الخاصة على مستوى البنوك والمؤسسات الإسلامية تمثل مصدر الفتوى والتشريع للمؤسسات التي تشرف عليها، بيد أن هناك عدة عوامل لها صلة بالمعايير ستعمل على تقليص الحاجة إلى دور الهيئات الخاصة في الفتوى والتشريع وتعزيز دور الهيئات الشرعية الدولية كالمجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة كمصدر رئيس للفتوى والتشريع، ومن أبرز هذه العوامل ما يأتي:

1. استكمال المعايير الشرعية من حيث كفايتها أي شمولها لجميع التطبيقات المصرفية ومن حيث كفاءتها في تغطية كافة الجوانب العملية للصيغة الواحدة.
2. اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية والإلزام بها من قبل السلطات النقدية الإشرافية في كل دولة كمرجعية للتطبيقات المصرفية الإسلامية.
3. تهيئة التطبيقات على أساس المعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة.

من شأن ما سبق حصر مهام الهيئات الخاصة فيما لم يغط بالمعايير، وهو أمر يقلص تدريجياً مع إصدار معايير جديدة وتعديل المعايير الصادرة، إلى الحد الذي لا تبدو فيه الحاجة إلى الهيئات قائمة بنفس القدر الذي كانت عليه في المرحلة السابقة للصيرفة الإسلامية.

أن عملية إصدار المعايير هي عملية مستمرة، إذ إن الاقتصاد في تطور دائم وهذا التطور بحاجة إلى معايير محاسبية جديدة ومستمرة لمواكبته، فالمعايير المحاسبية الإسلامية تتعامل مع الواقع وهو واقع متغير وله أنشطته ومداخلته الجديدة، وبما أن الصناعة المالية تتحرك وفقاً لضوابط أخلاقية شرعية، فإن أي مستجد يجب أن ينظر إليه الفقهاء والعلماء والخبراء لوضع الشروط الشرعية له، وطالما أن هذه الصناعة تتطور وتتفاعل في جوانب عدة مع الاقتصاد العالمي، فلن يكون هناك اكتمال نهائي للمعايير، فالمعايير بحاجة دائمة إلى مراجعة وتطوير بشكل دائم، إضافة إلى الحاجة المستمرة لمعايير جديدة. بشكل عام يجب التفرقة بين مهام الهيئة ومعاييرها ومهام الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية. فالهيئة من خلال معاييرها تحقق التوافق والتنميط والتناغم في الصيرفة الإسلامية، أما الهيئات الشرعية فلا بد منها من أجل العمليات التشغيلية ومراقبة الأساليب المتبعة والأدوات المستخدمة والمطابقة مع أحكام الشرعية الإسلامية.

** تم جمع معظم معلومات الفقرة ثالثاً من مجموعة من الوصلات للموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنشورة على الموقع التالي: <http://www.aaofii.com>

ويمكن القول أن اعتماد المعايير المحاسبية الإسلامية يساهم في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالمياً وإقرارها رسمياً من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة، وذلك لان التمييز والتوافق المحاسبي يساعد على تحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، ويمكن ملاحظة ذلك في عقود المقاولات والمنافسات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة. أي أن تمييز وتوافق أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها يساهم في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح. ومن ثم فإن اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية في تمييز وتوافق التطبيقات والممارسات المصرفية الإسلامية وتجارها أو تطابقها وانضباطها بمرجعية واحدة يعد من أهم الأمور التي تعزز انتشار الصناعة المالية الإسلامية وعالميتها. كما أن الهيئات الشرعية دأبت على تقييد مرجعية القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود العقد والتحاكم والتحكيم في حالات النزاع بقيد عدم مخالفة الشريعة، وقد اعترضت الجهات القانونية في الولايات المتحدة وإنجلترا على هذا القيد بحجة عدم وجود الشريعة الإسلامية في قانون يمكن أن يمثل مرجعاً يمكن الاستناد إليه في حالات النزاع والتحاكم والتحكيم، ولذا يرى أن اعتماد المعايير الشرعية كأساس لأحكام الشريعة الإسلامية يجب عن هذا الاعتراض الهام، بحيث يمكن النص على المعايير كمرجعية لتفسير بنود العقود والتحاكم والتحكيم. وهو مما يعزز تطبيقات الصيرفة الإسلامية عالمياً.

أن المؤسسات المالية الإسلامية تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية بوجود مستوى إضافي من الضوابط متمثلاً في المجلس الشرعي، الذي ينهض بدور أساسي في تحري التزام الإدارة بالمعايير الأخلاقية، إلى جانب دوره المهم جداً في مجال مطابقة المنتجات والمعاملات للشريعة الإسلامية. ففي عام 1975 كان هناك بنك إسلامي واحد رأسماله بحدود عشرة ملايين دولار، أما في عام 2007 فكان هناك أكثر من 300 بنك إسلامي ومؤسسة مالية إسلامية في العالم تزيد أصولها عن 500 مليار دولار إذ أدى نجاح المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية الراهنة إلى توجه المزيد من المصارف العربية والعالمية نحو تقديم الخدمات المالية الإسلامية ومن المتوقع أن تشهد أسهمها نمواً متزايداً في المستقبل. وحسب تقرير أعده المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين تنمو البنوك الإسلامية بنسبة 23% تقريباً والبنوك التقليدية بنسبة 10% فقط ويبلغ إجمالي أصولها حوالي تريليون دولار (داغي، 2009، 4).

أن الصناعة المالية الإسلامية تتطلب وجود نظم احترازية تتناسب واحتياجاتها، ومع ذلك، فإن النظم المعتمدة في الصناعة المالية التقليدية تظل نقطة البداية نحو تطوير هذه النظم الاحترازية لدى المؤسسات المالية الإسلامية. ولأن تلك النظم في تغير مستمر فلا بد لنا من أن نأخذ في الحسبان حجم التغير الواجب إدخاله على النظم الاحترازية لدى المؤسسات الإسلامية. لقد تمخض عن الأزمة المالية العالمية عمليات مراجعة شاملة للمعايير الدولية المطبقة على المصارف التقليدية، كما أن الجهات الرقابية في مختلف دول العالم تعلمت الكثير من الدروس المهمة من هذه الأزمة وسيكون من الأهمية في المستقبل أن تستوعب الصناعة المالية الإسلامية دروس الأزمة.

إن الاقتصاد الإسلامي المتمثل في المؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية بعيد عن آثار الأزمة المالية العالمية، فالأزمات العالمية لها آثارها ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الإسلامي في معزل عن التأثير والتأثير في هذا العالم، ولكن يمكن القول أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة من المؤسسات التقليدية الأخرى، إذ أن هذه المؤسسات مازالت وستبقى جزءاً من العملية الاقتصادية في أي مجتمع، وبالتالي فإنها ستؤثر وتتأثر بكافة المتغيرات الاقتصادية وهذا أمر بديهي ولكن درجة التأثير أقل. أما فيما يخص تداعيات الأزمة المالية على المنطقة، فإن هذا أمر طبيعي جداً إذ إن هذه المنطقة أولاً وأخيراً تشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمي ولا بد أن تتأثر بما يجري حولها، والعبرة أن نعرف أسباب هذه الأزمات ونقف عليها وأن نتجاوزها أيضاً.

وأخيراً يمكن القول أن هناك فرص لنمو المنتجات والخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة المقبلة وذلك لان معدلات النمو والتوسع باتت تتعاضد يوماً بعد آخر، بعد أن أدرك العالم نجاح أسلوب عمل البنوك وفق الشريعة الإسلامية، وأصبحت الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية بصيغها المتعددة معروفة ومتداولة ومقبولة في معظم الأسواق العالمية، وهناك شركات كبرى وبنوك عالمية قامت بتداولها كأحد أنشطتها، لكن على البنوك الإسلامية القيام بجهود أكبر لابتكار خدمات ومنتجات جديدة تناسب الطلب الكبير عليها في أسواق متباينة من حيث جغرافية ونوعية الخدمات واهتمامات العملاء. كما أن هناك بعض المنتجات المالية الإسلامية قد تخطت الحدود وأصبحت لغة اقتصادية عالمية مثل الصكوك والإجارة بشقيها التشغيلي والتمويلي.

المبحث الثالث

المعايير المحاسبية الإسلامية والأزمات المالية

في بداية التسعينات من القرن المنصرم انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي، احد قطبي النظم الاقتصادية الوضعية، وتحولت الدول الاشتراكية إلى دول تتبع الفكر الرأسمالي، واليوم تعاني المؤسسات المالية التابعة للنظام الرأسمالي من مشاكل جمة بتعرضها إلى أزمات مالية متعاقبة، وأخذت الدول الغربية المتضررة البحث عن حلول وعلاج لتلك الأزمات المالية التي خلفتها النظم الاقتصادية الوضعية. وقد ارتفعت الأصوات بضرورة إصلاح النظام الرأسمالي والبحث عن بدائل لمواجهة الأزمات التي تواجه النظام بين فترة وأخرى، وأن المعالجات والسياسات التي اتبعتها دول العالم المتأثر بالأزمة وتداعياتها للخروج منها هي في مجملها سياسة تدخلية من جانب الدولة، فقد دفعت الأزمة الحكومة الأمريكية للتدخل الشديد في الاقتصاد لدرجة تخصيص ميزانية بمقدار 700 مليار دولار لإنقاذ القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، بموجبه تستحوذ الدولة على المشروعات المنهارة وتساعد المشروعات المتعثرة. غير أن هذه المعالجة تتناقض بشكل واضح مع أنظمة وسياسات العولمة وآليات السوق. وبهذا التصرف تم إعادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإن هذا التصرف يتطلب من الدولة إصدار أنظمة وتشريعات جديدة حتى تتمكن من التدخل في العملية الاقتصادية ولعب دور المنظم فيها، وقد ترتب على ذلك تغيير في الأنظمة المالية والاقتصادية المتبعة في اقتصاديات السوق الحر، وأصبحت الدولة تشارك في النشاط المصرفي بقوة كمالك أو مديرة للنشاط المصرفي في كثير من دول العالم في نظام يربط بين اقتصاد السوق الحر واقتصاد الدولة في سبيل إعادة الثقة في القطاع المالي مرة أخرى.

وقد وجد البعض بان العلاج لمشكلة النظام الرأسمالي يكمن في النظام الاقتصادي الإسلامي، أقدم النظم الاقتصادية وأكثرها ملائمة والذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية بعكس النظم الاقتصادية الوضعية التي تستمد قواعدها من مصادر تقليدية مباشرة. وكانت من أهم المبررات للدعوات المناصرة لهذا النظام هي كونه يدعو إلى المشاركة ويحرم الربا ويمنع بيع الديون أو بيع ما لا يملكه الأشخاص أو الشركات أو المؤسسات، كما أن تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية في المجال المالي والاقتصادي يمكن أن يساعد في وضع حد للآزمات المالية التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بالأموال والمشاركة في المضاربات الوهمية غير المشروعة. كما أن الكثير من المنظمات قد دعت إلى إنقاذ الوضع المالي المتأزم والبحث عن خيارات بديلة تصب في صالح المال والاقتصاد وفي مقدمتها تطبيق الشريعة الإسلامية على الرغم من تعارضها مع المبادئ والتقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

تعد مبادئ النظام الإسلامي من أنسب المبادئ لمواجهة الأزمات المالية، إذ أن الأسباب التي نجمت عنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة يرفضها النظام الإسلامي، فكما ذكرنا في المبحث الأول أن الأزمة نشأت وتفاقت نتيجة التوسع في الإقراض بأسعار فائدة منخفضة دون الأخذ في الاعتبار الملاعة المالية للمقترضين، وذلك ما يرفضه الاقتصاد الإسلامي فالبنوك الإسلامية لا تستخدم التمويل بالإقراض نظرا لعدم تعاملها مع أسعار الفائدة، حيث أن هدفها الحقيقي ليس جمع الأموال بل رفاهية المجتمع، بعكس التمويل بالإقراض الذي تسبب في تفاقم الأزمة المالية العالمية والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لحدوثها، بينما نجد أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم صيغ تمويلية أخرى مثل عقود الإيجارة المنتهية مع الوعد بالتملك، وبمقتضى ذلك العقد يتم الاتفاق بين البنك والعميل على أن يقوم البنك بشراء الأصل المتفق عليه، ثم يقوم العميل بسداد قيمة ذلك الأصل كما يقوم بسداد الفائدة المتفق عليها على أقساط دورية ومع انتهاء فترة العقد يصبح العميل مالكا للأصل، وحتى يضمن البنك حقه في استرداد أمواله، يظل محتفظا بملكية الأصل المباع فلا ينتقل إلى المشتري إلا بعد سداد جميع الأقساط، ويتضح من ذلك أن العقد في الظاهر عقد إيجار ولكنه ينطوي على بيع مؤجل، أي أن تلك الأداة قد تصلح لكي تكون بديلا للمشتقات المالية التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي من جهة، كما أنها قد تمثل بديلا لأسلوب الرهن العقاري الذي فاقم من حدة الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى. كما يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والبيئة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وتحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

والى جانب ذلك هناك العديد من الأدوات المالية الأخرى التي يستخدمها النظام الإسلامي مثل المشاركة، والتي بمقتضاها يشترك البنك مع أحد عملائه في مشروع معين بحيث يكون لكل منهما جزء ثابت من رأس المال، ويكون للشريكين الحق في المشاركة في الربح والخسارة، ومن ثم فإن ذلك يحمي المؤسسات المالية من خطر انعدام الثقة الذي أصاب الاقتصاد العالمي اثر الأزمة، فضلا عن ذلك هناك العديد من الأدوات المالية الأخرى التي يمكن أن تستخدمها البنوك الإسلامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية مثل عقود الاستصناع وعقود المراقبة، والمضاربة. حيث أن الاقتصاد الإسلامي مؤهل لحماية العالم من خطر

تفاقم الأزمات المالية العالمية، فذلك يعد بمنزلة مؤشر ايجابي على إمكانية توسع وانتشار مبادئ فكر التمويل الإسلامي.

كما حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة. ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما تقود إلى أزدل الأخلاق، كما أنها تسبب انهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام. وقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من الأسباب الأخرى للأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً. كما يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية. في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلّا ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

ويمكن القول أن أسباب الأزمة المالية من المنظور الإسلامي هي مخالفة المبادئ الإسلامية، وطرق علاجها يكمن في تطبيق الشريعة الإسلامية، أما من الناحية الاقتصادية فتكمن أسبابها الرئيسية في الرهن العقاري والمشتقات والبيع على المكشوف. وما إلى ذلك من بيوع وهمية، مما أدى ذلك إلى انهيار البنوك والشركات الكبرى.

ولقد قدم متخذو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية العلاج الذي أخذوه عن الإسلام، حيث خفضوا سعر الفائدة، وهم الآن يعترفون أن رفع سعر الفائدة ضار جداً بالاقتصاد، وهذا ما تنص عليه تعاليم الإسلام عندما حرمت سعر الفائدة، والفائدة في الإسلام هي الربا، وهي محرمة، والإسلام عندما جعل القرض بدون فائدة يحميه أكثر مما تحميه الآن الفائدة، والقرض في الإسلام مضمون بنسبة 100% ولا يمكن إطلاقاً أن يضع قرض على صاحبه.

أن الشركات العاملة وفق الشريعة الإسلامية أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات أثناء الأزمة المالية الأخيرة، أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت الأقل تأثر بالأزمة مقارنة بغيرها إلا أنها ليست محصنة. وعلى الأفراد أن يتخذوا قرارات جريئة لجلب الاستثمار وتطوير البنية التحتية ودعم الخصخصة. فالتدخل الحكومي القوي كان مطلوباً خلال الأزمة لكن على المدى البعيد سيكون القطاع الخاص هو المحرك للنمو والتوظيف وهذا الفكر الخلاق أساسي لتطوير اقتصاد قوي يستطيع أن يلبي طلبات المستهلكين.

ويشير السويلم إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لتلافي عيوب الرأسمالية الجامحة والاشتراكية التي أثبت التاريخ فشلها قبل ذلك. إذ أن الرأسمالية فيها حسنات وفيها عيوب والنظام الإسلامي يعترف بالية السوق وحقوق الملكية الفردية لكنه ينظمها بالحد الأدنى الذي يحمي حقوق الفرد والمجتمع ويحيطها بسياسات القيم والأخلاق التي تضمن أن تحقق السوق والمنافسة الأهداف المرجوة منها (السويلم، 2010، 7-8).

أن الدعوة لنظام الاقتصاد الإسلامي هي ليست دعوة للتخلي عن النظم المعاصرة بكل حسناتها وسيناتها بل هو دعوة لأخذ أحسنها وتجنب أسوأها ولهذا فإن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون له دور فاعل ومؤثر في إعادة صياغة النظام المالي العالمي بما يحقق الرخاء والرفاهية للبشرية جمعاء.

أن المصارف الإسلامية محصنة ويمنأى عن الوقوع في الأزمات، وذلك لأن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وبما أن المصارف الإسلامية تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي ولا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات.

لقد أضفت الأزمات المالية على هذه المصارف مزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً. وتوقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية استخدام أساليب المشاركة والبيع، ووضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ولا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيداً عن أزمات الأسواق العالمية. إذ أن تجربة المصارف الإسلامية حققت نجاحات كبيرة، على الرغم من تشكيك البعض عند نشأة تلك المصارف في قدرتها على النجاح وسط المنافسة المصرفية الشرسة، إلا أن تلك النجاحات دفعت عدداً من البنوك التقليدية إلى المحاكاة بهدف تعظيم ربحيتها وجذب مزيد من

العملاء من خلال تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة كما دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

فالمصارف الإسلامية التي تتبع الشريعة أثبتت أنها هي الأجدر في معالجة وتخطي مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية والدليل على ذلك مطالبة كثير من رجال الدين والاقتصاد بالاستفادة من التعاليم الأخلاقية التي يتصف بها الاقتصاد الإسلامي والتي تلتزم بها تلك المصارف، إذ أن واقع أداء المصارف المتوافق مع الشريعة في ظل الأزمة كان أفضل من أداء المصارف التقليدية الأخرى، وأصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذ للاستقرار. أن أسواق المال العالمية اليوم بحاجة إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي، تلك الضوابط التي جاء بها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً وطبقها المسلمون لأكثر من عشرة قرون ولم يشهد التاريخ لهم بأزمات عاصفة كما حصل مع الحضارة الغربية.

على ضوء ما تقدم بالتعريف للأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات نرى أن تأثيرها كان عميق جداً على الاقتصاد الأمريكي القائم على الرأسمالية والذي تسبب في أزمة مالية حقيقية، والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، لذلك ارتأينا أن نوضح بأن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، والاعتماد على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وهناك فروق كثيرة بين المصارف الإسلامية التي تتبع الشريعة الإسلامية والمصارف التجارية التي تتبع القوانين الوضعية والتي سيتم توضيحها بالفقرة التالية.

الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

يمكن توضيح الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية التقليدية بالنقاط الآتية (عمر، 2008، 16):

1. تقدم كل من المصارف الإسلامية والتقليدية خدمات تكاد تكون متشابهة للمجتمع، إلا أن هناك اختلاف في طريقة التنفيذ من الناحية الشرعية، فالمصارف الإسلامية تقوم بتنفيذ عملياتها وفقاً لمقتضيات ومصادر الشريعة الإسلامية ووفقاً للصيغ الشرعية التي وضعها الفقهاء، أما المصارف التجارية التقليدية فهي تقوم بتنفيذ عملياتها وفقاً للقوانين الوضعية التي تتناقض في غالبيتها مع مقتضيات الشريعة الإسلامية كإباحتها للفوائد الربوية، والبيع الآجلة والمشتقات المالية التي تنطوي على كثير من الغرر.
 2. بما أن المصارف الإسلامية تتبع الشريعة الإسلامية وليست القوانين الوضعية، لذلك فإن تأثيرها بالأزمات يكاد يكون أقل من تأثير المصارف التجارية وذلك لأنها تحرم التمويل الربوي الذي يكاد يكون هو الأساس في عمل المصارف التجارية وبالتالي قدرتها على الصمود ستكون أكثر عند التعرض للآزمات.
 3. أن من أهم سمات العمل الإسلامي عدالة توزيع المخاطر والعوائد، وبالتالي أن التزام التمويل الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من شأنه تعزيز الضبط الداخلي في تلك المؤسسات ومن ثم تعزيز سلامتها وبقائها في ظل الأزمات.
 4. اختلاف علاقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية. فالعلاقة لدى المصارف الإسلامية تستبعد أهم ما تعتمد عليه المصارف التقليدية، ألا وهو عنصر الفائدة على الاقتراض والإقراض. فالمصارف التقليدية تقترض أموال الغير على أساس الفائدة الربوية، ثم تقرض تلك الأموال بالفائدة، في حين أن المصارف الإسلامية تستقبل أموال الغير على أساس المضاربة (المشاركة في الربح بتقديم المال من المستثمر والجهد من المصرف) وذلك من خلال حسابات الاستثمار، ثم يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال بصيغ استثمارية بعضها على أساس المضاربة أو المشاركة في الربح والخسارة، وبعضها على أساس المعاملات الآجلة المشروعة.
- لقد أثبت الاقتصاد الإسلامي وجوده وقدرته على مواكبة واحتواء جميع متطلبات الحياة الاقتصادية وقدرته على مواجهة الأزمات، وكانت المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ ونظام الاقتصاد الإسلامي أقل المؤسسات الاقتصادية تضرراً بالأزمات الاقتصادية، التي أصابت العالم أخيراً، وذلك نتيجة لالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والصدق في التعامل والبعد عن المعاملات التجارية التي نهى عنها الإسلام.
- أن ما يحتاجه العالم اليوم بعد مروره بالعديد من الأزمات المالية هو إعادة النظر في النظام النقدي العالمي والنظام المصرفي العالمي، فالعالم يحتاج إلى نظام مالي جديد يثبت قيمة النقد بشئ ملموس وذو قيمة محددة، ولا بد من الاستفادة من دروس الأزمات المالية العديدة التي مرت على العالم والحل يجب ألا يقتصر على إنقاذ المصارف والشركات الفاشلة، بل هناك حاجة لتغيير منظم لكل النظام المعمول به حالياً.

أن نظام الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يصبح نظاما عالميا وليس خاصا بالمسلمين فقط، إذ هو نظام يأخذ أفضل ما في النظم البشرية ويتلافى أسوء ما فيها. وخلاصة القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة. فالاقتصاد الإسلامي هو الحل للخلاص من الأزمة الاقتصادية العالمية. وأخيرا يمكن القول إن جوهر الأزمة يكمن في مخالفة تعاليم الإسلام، وإن طرق علاجها في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. وبذلك فإن حدوث الأزمات المالية هو بسبب تطبيق النظم الوضعية وعليه يتم قبول الفرضيتين الأولى والثانية.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تضطلع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية طبقاً للشريعة الإسلامية، كما تقوم بتوجيه وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي.
2. حداثة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية.
3. أن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هو الرهون العقارية لأشخاص غير موثوقين.
4. تواجه الأزمة المالية العالمية كل من المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، غير أن تأثير المؤسسات المالية الإسلامية كان أقل من تأثير المؤسسات المالية التقليدية.
5. الأزمة المالية العالمية أثرت على اقتصاديات أمريكا وأوروبا ودول أخرى من العالم على حد سواء، وإن بداية نشوؤها كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن هذه الأزمة هي أسوأ أزمة انتمائية يواجهها العالم.
6. أن حدوث الأزمة أجبرت حكومات الدول ومن ضمن تلك الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالنشاط الاقتصادي.
7. أن الأزمة المالية قد أثرت على معدلات النمو ورفع معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر في مختلف دول العالم.
8. لقد سببت الأزمة انقلاب واضح لموازين القوى في العالم بشكل ضمني غير معن فقد أثبتت الأزمة أن النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل إلى مراجعة من حيث ثوابته ومركزاته وأساسياته، إذ تشير الأزمة إلى فشل هذه النظرية المتعالية من قبل المنادين لها وبدأ البعض ينادي باتباع النظام الاقتصادي الإسلامي.
9. كشفت الأزمة زيف نظرية القطب الأوح فلم تعد أمريكا القطب الوحيد في العالم المسيطر على الاقتصاد العالمي.
10. غياب الوعي بأهمية المعايير المحاسبية الإسلامية.
11. نقص الموارد البشرية المؤهلة علمياً ومهنيًا والمدرّبة شرعياً على تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.
12. أن ظهور الأزمات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول المحاسبة والتلاعبات المحاسبية وبالتالي ضعف الثقة بالمعايير المحاسبية الدولية والتحول نحو المعايير المحاسبية الإسلامية.
13. حداثة تجربة المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع بروز اهتمام عالمي أكبر بالنظام المالي الإسلامي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وجود تعاون بين دول الوطن العربي في تدريب وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علمياً ومهنيًا والمدرّبة شرعياً على تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.
2. العمل على إيجاد حلول جذرية للتخلص من الأزمة وليس الوقوف على اقتراح حلول وقتية مثل خطة الإنقاذ فقط، مع إيجاد الحلول لمشكلة البطالة والفقر عن طريق منح المساعدات الإنسانية للمتضررين.
3. أن النظام المالي الإسلامي قادر على الحد من شدة ووتيرة الأزمات المالية بتجنب عناصر الضعف الأساسية في النظام التقليدي، فهو يدخل مزيداً من الانضباط في النظام المالي.
4. من الضروري بيان ماهية الأزمات المالية لعامة الناس ورفع مستوى الثقافة الاقتصادية والوعي بخطورة الأزمة ومحاربة أسبابها الاجتماعية كالجشع والسعي وراء الربح السريع بمعدلات خطورة عالية في المضاربات وزيادة أسعار السلع والعقار والخدمات دون مبررات اقتصادية صحيحة.

5. تفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المصدرة للمعايير المحاسبية الإسلامية الشرعية وتقويتها وجعلها قادرة على مجابهة التحديات والأزمات الاقتصادية العالمية المستقبلية.
6. ضرورة نشر كافة المعايير المحاسبية الإسلامية على الانترنت مع دعم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدول العربية لغرض استكمال محورها التنظيمي.
7. ضرورة العمل على تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في كافة المصارف في الدول العربية لتفادي الوقوع في الأزمات المالية.
8. إن قواعد الشريعة وأحكامها هي صمام الأمان للاقتصاد العالمي، وهي نظام كامل مستقل يحقق مقاصد الشريعة والعدل في التعاملات المالية.
9. وضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.
10. من الضروري إتباع كافة السبل والوسائل المتنوعة لكي ننقل للعالم كله مبادئ وتعاليم الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة والشريعة الإسلامية بصفة عامة، لأن الغرب يجهل الشريعة الإسلامية، والطرق الآن متاحة وخسبة لكي يتعرف الغرب على الإسلام وشريعته السمحاء.
11. على الرغم من التأثير النسبي للدول العربية من تداعيات الأزمة، إلا أنه في ذات الوقت كان تأكيداً لنجاح النظم والأدوات المالية الإسلامية التي جنب البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل وفق مبادئها من خسائر محققة تكبدتها البنوك التقليدية في العالم، الأمر الذي دفع كثير من الخبراء والمحللين في الدول الغربية بدراسة النهج الاقتصادي الإسلامي واستخلاص تجربته والعمل بها هذا فضلاً عن أن كثير من البنوك الغربية العالمية قررت فتح فروع تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
12. هناك ضرورة بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.
13. التنسيق بين الدول الإسلامية في البحث والتطبيق لإيجاد بديل إسلامي قوي وفعال للمعاملات المالية وطرق الإقراض والضمانات لخلق بيئة مالية قوية تدعم اقتصاديات الدول الإسلامية المتفرقة، وذلك بإنشاء مراكز البحوث ودعمها بالمال والباحثين.
14. عدم التعامل بالمشتقات المالية، والتعامل بدلاً منها بأسلوب بيع السلم، وجعل الخيارات بدون مقابل، كما قرر الفقه الإسلامي، والانتهاز عن التعامل في المؤشرات بيئياً وشراءً مع منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش، وتعديل التشريعات المنظمة لعمل البورصات بحيث لا تسمح بهذه المعاملات.
15. ضرورة إقامة اقتصاد إسلامي يحرم الربا ويقدم للناس صورة مثالية واضحة خالية من هذه المشاكل.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

الكتب

1. حجازي، بسام، انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم، طرابلس، لبنان، 2009.
2. الحسيني، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999.
3. حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدراسات الجامعية، الإسكندرية، 1999.
4. داغي، علي محي الدين القره، الأزمة المالية العالمية، شركة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت 2001.
5. داغي، علي محي الدين، مدى قدرة الصيرفة الإسلامية على أن تكون البديل في ظل الأزمة الاقتصادية، قطر، 2009.
6. السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، السعودية، 2010.
7. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
8. شكري، ماهر كنج وعوض، مروان، المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
9. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
10. عبد الحافظ، السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة -، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

11. عطوان، مروان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 2000.

12. عطوان، مروان، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

13. لطفي، أمين السيد احمد، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

14. الموسوي، ضياء مجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990.

الدوريات

1. بلعباس، عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة، بحث من ضمن بحوث منشورة في كتاب الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009.

2. رومينيو، فراجا، السياسة النقدية أثناء الانتقال سعر صرف معوم، تجربة البرازيل، مجلة التمويل والتنمية، 2000.

3. ملدر، كريستيان، عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، عدد 4، 2002.

المؤتمرات

1. زيدان، محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، 2009.

2. السويلم، سامي بن ابراهيم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الأفق والتحديات، جامعة شلف، 2005.

3. عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

الشبكة الدولية للمعلومات

1. العتيبة، مانع سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية، صحيفة الخليج السعودية، 2009، منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alaswaq.net/views/2008/11/21/19730.html>

2. شحاتة، عبد الله، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/15.pdf>

3. علوش، إبراهيم، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، 2008، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-4E4C-8537-F4E.htm>

4. هوامير البورصة السعودية، أهم الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الأزمة المالية، 2009، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.hawamer.com/vb/showthread.php?t=485051>

5. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الموقع الرسمي للهيئة هو:

<http://www.aaofii.com>

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Belkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", Harcourt Brace Jovanovich, Inc. NY., 1981.
2. Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G., Financial Market and institution, Addison Wesley Longman Inc. 3rd.ed., U.S.A., 2000.
3. World Bank, Finance for Growth: Policy Choices in a Volatile World, Oxford University Press, 2001.